دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل وصيغة أخرى في القراءات القرآنية

Significance of Morphological Variance between Gerund and another Form in the Quranic Readings

أ.م.د. رياض يونس خلف

Asst.Prof.Dr. Riyadh Younus Khalaf

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الانسانية

University of Mosul\ College of Education for Human Sciences

E-mail: d.riyadh38@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الدلالة، التغاير، الصرف، القراءات القرآنية، الصيغة الصرفية.

Keywords: semantics, heterogeneity, morphology, Quranic readings, formula.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دلالة التغاير الحاصل في اللفظ بين اسم الفاعل والصيغ الصرفية الأخرى، والمعاني المترتبة على هذا التغاير في القراءات القرآنية السبعية، والعشرية وما فوقها، فهو يقف على الآيات الكريمات التي جاء فيها اللفظ مروياً بقراءتين، إحداهما على أنَّه اسم الفاعل من الثلاثي وغيره، ومرّة على أنَّه صيغة أخرى مغايرة، كأنْ تكون اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو فعلاً أو غير ذلك، وبعد إحصاء دقيق لفَرْش القراءات، تبيَّنَ أنَّ عددها (٤٠) صيغة، بناءً على استقراء شامل للقراءات القرآنية، وقد أخذنا في دراسة لفظ واحد من كل صيغة ليكون البحث شاملاً، واكتفاءً به مخافة التكرار عرضاً ونتيجة، وبعد التحليل تشكّلت ملامح الدراسة في مقدّمة ومبحثين، الأول منهما في: (اختلاف القراءة بسبب غياب التشكيل وأثره في المعنى)، والثاني في: (اختلاف القراءة بسبب عدم إثبات الألف من الرسم، وأثره في المعنى)، ثم وقفنا على القراءات في بعض الألفاظ، وبيّنا وجه الاختلاف في قراءتها، مفصّلين في معانيها المترتبة على تغيّر الصيغة، وأتْبعنا ذلك بمسردٍ للألفاظِ عينة الدراسة، ثم أنهينا البحث بخاتمة مشتملة على أهم النتائج.

Abstract

This research aims to demonstrate the significance of the variation in the word between gerund and other disposable formats and the implications of this variation in the seven, ten and higher Quranic readings. It stands for the creamy verses in which the word reads two readings. ", one as gerund from the trio and the other, and again as another different formulation as if the name of an effect or adjective were suspicious, overrepresented, actual or otherwise, and after an accurate count of the readings' matching. It was shown that their number (40) Formulation, based on a comprehensive extrapolation of Quranic readings. We have taken in a study of one term of each formulation to be exhaustive, sufficiently frightened by the presentation and result of repetition, and after analysis the features of the study formed in the introduction and researchers, the first of which is in: (different reading due to the absence of formation and its effect on meaning), and the second in: (Different reading due to the lack of proof of the 'Alf drawing and its effect on meaning). Then we stood on the readings in some words, and we showed the difference in reading them, detailed in their meanings of changing the formula, followed by a glossary of the study sample words. The research ends with a conclusion which includes the most important results.

المقدمة

لم يكن هذا البحث بِدْعاً في موضـوعه، فقد وقف علماء القراءات عند بيان أوجه القراءة، واختيارها، وتوجيه ما يظهر أنّه مُشـكِل فيها، وشـغلت هذه المسـألة – نعني قراءة اللفظ بأوجه محتملة للرسـم، موافقة للمعنى– أهل العلم بالقراءات قديماً وحديثاً، ولا سـيما أهل اللغة، فصـنَّفوا المصـنَّفات التي لا مجال لذكرها هنا كثرةً، لكن من أشـهرها وأهمها كتاب: (السبعة في القراءات، لابن مجـاهـد المتوفى ٣٢٤هـ)، و(معـاني القراءات للأزهري المتوفى ٣٧٠هـ)، و(الحجـة للقُرَّاء السبعة لأبي علي الفارسي المتوفى ٣٧٧هـ)، و(النَّشْر في القراءات العشر لابن الجَزَري المتوفى ٨٣٣هـ) وغيرهم. وأما الرسم القرآني فقد صنف فيه العلماء قديماً التصانيف العظيمة، على رأسها كتابا: (المقنع في رسـم مصـاحف الأمصـار، والمحكم في نقط المصـحف، لأبي عمرو الداني المتوفى ٤٤٤هـ)، ومن المحدثين الدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه: (رسم المصحف).

وأما ما يخص البحث من الدراسات السابقة، فلم نقف على دراسة مستقلة جامعة مقسّمة تخصّـــه عند من اعتنى بالقراءات القرآنية، وما اطلعنا عليه فهو إمّا مما يُعنى بالقرآن الكريم من غير نظر إلى قراءاتـه، كـالخلاف التصـــريفي وأثره الـدلالي في القرآن الكريم[١]، أو ممـا يعنى بالقراءات لكن عند عالم بعينه وفي كتاب محدد، كبحث أثر التغاير الصـرفي في كتاب اللباب في علوم الكتاب[٢]، أو مما يهتم باختلاف البنية الصـــرفية من طريق الشـــاطبية[٣]، أو بالتوجيهات الصـرفية في القراءات[٤] بصـورة عامة من ضـمنها اسـم الفاعل الذي ورد بإيجاز، ويكاد يقتصـر فيـه على تحـديد نوع البنيـة، وأحيانـاً بـذكر القراءتين فقط[٥]. ومما يجب التنبّـه لـه هنـا أنَّ هذه الدراسـات وغيرها لم تقف عند التغاير الحاصـل في القراءات بين اسـم الفاعل والأفعال، وأثر ذلك في الدلالة، وهو مما فصلنا القول فيه في هذا البحث.

فارتأينا جمع كل القراءات التي قرئ فيها اللفظ بصـيغة اسـم فاعل مرّة، وبصـيغة مغايرة مرّة، والنظر في دلالاتها المترتبة على هذا التغاير، وتصـــنيفها في مســـرد ينظمها ويردها إلى أصولها، فكانت على النحو الآتي:

المبحث الاول: اختلاف القراءة بسـبب غياب التشـكيل وأثره في المعنى، وهو إما اختلاف ناتج عن:

أولاً: عدم رسـم الحركة، كما في (المحصـنات) بكسـر الصـاد وفتحها، ذاك أنَّ الفرق بين اسـم الفاعل واسم المفعول في غير الثلاثي مردّه إلى فتح ما قبل آخر اللفظ أو كسره، وكان الاختلاف حاصـلاً في (١١) صـيغة سيأتي التفصـيل فيها، إلَّا لفظاً واحداً وهو: (خاتم) بكسر التاء وفتحها، على أنَّه اسم فاعل مرّة، واسم آلة مرّة.

ثانياً: عدم رسم رمز التضعيف (الشدة)، الدالة على زيادة حرف، وهو أنْ يزاد حرف من جنس أحرف الكلمة، فلا يُشار إليه في الرسم، فتنتج عن هذا قراءتان، إحداهما على أنَّ اللفظ اسم فاعل كـــ(اللاتّ) بتشديد التاء، والاخرى بالتخفيف (اللات)، على أنَّه اسم صنم معروف كما سيأتي بيانه.

وأما المبحث الثاني فهو في: اختلاف القراءة بســـبب الرســـم (نقص الالف) وأثره في المعنى، وفيه:

أولاً: عدم اثبات الألف فقط.

ثانياً: عدم اثبات الألف والتضعيف.

ثالثاً: عدم اثبات الألف والتنقيط.

ذاك أنَّ حرف الألف لم يكن ليُكتب قديماً دائماً، فاحتمل الرسم أنْ يقرأ بقراءتين، مرّة على أنَّه اسم فاعل بتقدير الألف كـ(ساحِر) ومرّة بلا تقدير للألف على أنَّه مصدر كـ(سِحْر)، أو يجيء اللفظ على أنَّه اسم مكان، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، أو فعل ماض أو مضارع، أو جمع تكســير، وكان مجموع الألفاظ المحصــيّة عن ذلك (٢٦) لفظاً، وقد يَتبع عدمَ اثبات الألف عدمُ اثبات التضعيف أو التنقيط فتنشأ بذلك صيغ أخرى مغايرة لاسم الفاعل سيأتي بيانها.

ولا يسمى هذا اختلاف رسم؛ لأنَّ الرسم لم يتغير، وإنّما هو من قبيل اختلاف ما يحتمله الرسم تقديراً لا خطاً. والسبب الرئيس في هذا بحسب رؤية الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ نظام الكتابة في العربية يعتمد في الرسم على الأحرف الصامتة أكثر من اعتماده على المصوتات أو الحركات، وهذه الأخيرة التي لم يرمز لها برموز لها دور كبير في تحديد المعنى، فينشــأ عن ذلك احتمالات متعددة بالرغم من اتحاد هيكل الكلمات[٦].

ونرى أنَّ ما كان على هذا الشكل لا يسمى عدولاً ولا تناوباً في القراءات القرآنية؛ لأنَّ كل لفظ يختاره القارئ يكون مراداً بلفظه ومعناه، وإذا اختار آخرُ لفظاً غيره فهو لا يرى أنَّ الأول أولى منه لفظاً ومعنى، فأين التناوب والعدول؟

وأما مصطلح التغاير الصرفي فنريد به: أنْ يَرد الرسم محتملاً لأكثر من صيغة صرفية نتيجة عدم وجود رمز للصوائت الطويلة أو القصيرة في نظام العربية، أو بسبب مزج حرفين من جنس واحد في الخط من غير إشارة أو رمزٍ يدل على الزائد، وهو ما يُعرف بـــ(التضعيف). ولذا لم نُدخل في الدراســـة اســـم الفاعل الذي قرئ بقراءتين مختلفتين بناءً على اختلاف الفعل الذي اشــتق منه، كالاختلاف في قراءة (مُوصٍ): في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا﴾{ البقرة ١٨٢}، إذ قرئ (مُوَصّ) على أنَّه من (وَصّــى) و(مُوْصٍ) على أنَّه من (أوصــى)؛ وكذا لم ندخل

في الدراسة اسم الفاعل (العادين) بتخفيف الدال وتشديدها؛ لأنَّ اللفظ في كلا الحالتين اسم الفاعل، ونحن نبحث في التغاير الصيغي بعد الاشتقاق لا قبله .

وكان لِزاماً رصد هذه الاختلافات في القراءات القرآنية؛ كونها نصَّاً سامياً قيِّماً، وبيان المعاني المستقاة من هذا التغاير الصرفيّ، ولإثبات حقيقة تغيّر المعاني لاختلاف المباني.

والمشاركة بين الصيغ في العربية أمر حاصل، والمراد به: أنْ تُبنى الكلمة على هيأة أو صيغة تشاركها فيها أخرى في عدد الصوامت. وقد تبيَّن لنا بعد تدريس مادة التصريف لسنوات أنّها تَحدثُ على صورتين:

الأولى: المشاركة في اللفظ فقط، وسببه غياب التشكيل لأحد أمرين:

١-عدم الرمز للحركة في الخط مع إمكانية حدوثه، وهو ما نحن بصدد بيانه، كالمشاركة في (خاتم) باحتمال كسر التاء وفتحها.

٢-عارض صرفي أذهبَ الحركة التي بها يُفرق بين الصيغتين، لامتناع حدوثها خطاً ونطقاً، كـ(المحتلّ والمختار) لاسم الفاعل واسم المفعول.

والثانية: المشاركة في المعنى فقط، كما في (فعيل) الذي يأتي بمعنى فاعل أو مفعول، كـ(حميد) بمعنى حامد ومحمود، فأنتج النوع الأول التغاير الصرفي لاحتمال اللفظ لصيغتين، وأَنتج الثاني العدول والتناوب الصرفي لاحتمال اللفظ لمعنى صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول.

وليس مصطلحا التناوب أو العدول بقريبين من التغاير بشيء؛ لأنّهما يراد بهما نيابة صيغة صرفية عن أخرى في الدلالة على معناها، فلا تعبِّر الصيغة المستعملة عن دلالتها التي وضعت لها في الأصل بهيأتها، وإنَّما عُدل بها إلى معنى صيغة أخرى لم يَرد لفظها[٧]، ولا شك في أنَّ هذا بعيد كل البعد عن ما نحن بصدده، كما بيَّنا، ويُسمي الدكتور تمام حسان هذا بالأسلوب العدولي، ويعرفه بأنَّه: "خروج عن أصل، أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج، وتلك المخالفة اكتسبتا في الاستعمال الأسلوبي قدراً من الاطّراد رَقَى بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها"[٨]، فهو إذاً تركُ وزن قياسي لوزن آخر لدلالة لا يحتويها الوزن الأول[٩].

وهو غير التباين الصرفي حتماً؛ لأنَّه يراد به – سواء المقيد أو المطلق– أنْ تتباين الصيغتان كضارب ومضروب، وإنْ كانتا مشتقتين من جذر واحد، لكنهما مختلفتا الصيغة، وهيأة الرسم (الخط)، والمعنى، فلكل صيغة معنى مستقل.

دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل وصيغة أخرى في القراءات القرآنية

سبق أنْ بيَّنا أنَّ التغاير الصرفي في القراءات حاصل بسبب من اثنين:

الأول: في اختلاف القراءة بسبب غياب التشكيل.

والثاني: في اختلاف القراءة بسبب عدم اثبات الألف في الخطِّ.

المبحث الأول

اختلاف القراءة بسبب غياب التشكيل وأثره في المعنى

قرئت ألفاظٌ رُسمت في المصحف العثماني بما يحتمل الصيغ الصرفية تيسيراً وتخفيفاً على القارئ، أو تنويعاً للمعاني، وكان غياب التشكيل متمثلاً بأحد أمرين: غياب رسم الحركة (الصوائت القصيرة)، أو غياب رمز التضعيف (الشَّدة)، وسنقف عند هذين السببين على التفصيل الآتي:

أولاً: غياب رسم الحركة

إنَّ غياب رسم (الفتحة أو الكسرة) الفارق بين كون الصيغة اسم فاعل أو اسم مفعول أو غير ذلك، يجعل الألفاظ محتملة لأنْ تكون على زنة اسم الفاعل بكسر ما كان قبل آخره مرّة، أو بزنة اسم المفعول بفتح ما قبل الآخِر مرّة، أو أنْ تكون اسم مكان أو آلة أخرى، وعلى الأوزان التالية:

- فاعِل– فاعَل.
- مُفعِل– مُفعَل.
- مُفعِّل –مُفعَّل.
- مُستفعِل– مُستفعَل.
- مُفيعِل – مُفيعَل.

وبعد التحري والاستقراء تبيَّن أنَّها (١٣) لفظاً، الألفاظ الـ(١١) الأولى وردت على رسم يحتمل أنْ يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، وقد اخترنا منها لفظ (المحصنات) وتركنا البقية مخافة التكرار في العرض والنتائج، وأما اللفظان الآخران، وهما: (مستقر) الذي جاء بمعنى اسم الفاعل مرّة، وبمعنى المصدر (الاستقرار) مرّة، أو بمعنى اسم المكان، أو لفظ (خاتم) الذي احتمل أنْ يكون اسم فاعل أو اسم آلة، فقد عرضنا لهما بالبيان والشرح والتحليل تفصيلاً، ليكون البحث شاملاً لا يترك صيغة الا استغناءً بأختها، وكل هذه القراءات سبعية وعشرية غير قراءة (مؤمَناً) على أنَّه اسم مفعول فهي غير عشرية، وهذه الألفاظ على النحو الآتي:

اسم الفاعل	صيغة أخرى	نوعها	موضعها
المُحصِنات	المُحصَنات	اسم مفعول	النساء:٢٤
مُخلِصاً **مُخلِصين**	مُخلَصاً مُخلَصين	اسم مفعول	مريم: ٥١ يوسف: ٢٤
مُبيّنة **مُبيّنات**	مُبيَّنة مُبيَّنات	اسم مفعول	النساء:١٩ النور:٣٤
مُؤمِناً	مُؤمَناً	اسم مفعول	النساء:٩٤
مُهيمِناً	مُهيمَناً	اسم مفعول	المائدة:٤٨
المُنشِآت	المُنشَآت	اسم مفعول	الرحمن:٢٤
مُستنفِرة	مُستنفَرة	اسم مفعول	المدثر:٥٠
مُردِفين	مُردَفين	اسم مفعول	الأنفال: ٩
مُسوّمين	مُسوَّمين	اسم مفعول	آل عمران: ١٢٥
مفرِطون	مفرَطون	اسم مفعول	النحل:٦٢
مولّيها	مولًّاها	اسم مفعول	البقرة: ١٤٨
مستقِرّ	مستقَرّ	مصدر/اسم مكان	الأنعام:٩٨
خاتِم	خاتَم	اسم آلة	الأحزاب:٤٠

١- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل واسم المفعول:

وقفنا على الألفاظ التي جاءت بقراءتين، مرّة بزنة اسم الفاعل بكسر ما كان قبل آخره، ومرّة بفتحه بزنة اسم المفعول، فكان مجموعها (١١) صيغة، وهي على النحو الآتي:

- مُفعِل- مُفعَل: (مُحصن، ومُخلص، ومُؤمن، ومُنشئ، ومُردف، ومُفرط).
- مُفعِّل -مُفعَّل: (مُبيّن، ومُسوّم، ومُولٍّ/مولًّى).
- مُستفعِل- مُستفعَل: (مُستنفر).
- مُفيعِل – مُفيعَل: (مُهيمن). وسنقف عند اللفظ الأول في هذه المجموعة، وهو:

المحصِنات- المحصَنات:

اختلفت القرّاء في (المحصنات) فقرأ الكسائي وحده (المحصِنات) بكسر الصاد في كل القرآن مُعرَّفاً (المحصنات) ومُنكَّراً (محصِنات)، كقوله تعالى: ﴿والمُحصِنَاتِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ والمُحصِنَاتِ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾{المائدة:١٨٢}، على أنَّه (اسم فاعل) من أحصنت المرأةُ فهي محصِنة، بمعنى دخلت في الحِصْن، وهو المنعُ، لأنَّها تمتنع عما لا يحلُّ، فتكون هي

التي أحصنت نفسها بإسلامها أو بعفتها أو غير ذلك[١٠]، إلَّا قوله تعالى:﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾{النساء:٢٣}، إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾{النساء:٢٤}، فقد وافق الكسائي بقية القراء في فتح الصاد (المحصَنات) فيها؛ لأنَّ معناه ذوات الأزواج، فهو اسم مفعول من أحصنها زوجُها فهي محصَنة، قال الطيبي (ت٧٤٣هـ): "لأنَّ اللواتي حُرم التزوّج بهنَّ المتزوّجات دون العفيفات، وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين"[١١]. ونقل الطبري (ت٣١٠هـ) عن المتقدمين أنَّهم يقرؤون (المحصِنات) بالكسر في كل القرآن[١٢]. وأجاز الزجاج (ت٣١١هـ) أنْ تُقرأ (المحصِنات) على أنَّه اسم فاعل، لأنَّهنَّ يُحْصِنَّ فروجهنَّ بأنْ يتزوجن[١٣].

وقرأ باقي السبعة (المحصَنات) بالفتح حيث ورد[١٤]، قال ابن عطية (ت٥٤٢هـ): "ففتح الصاد هو على معنى أحصنهنَّ غيرهنَّ من زوج أو إسلام أو عفَّة أو حريَّة"[١٥]، وأما (محصِنين) فبكسر الصاد حيث وقع، على أنَّه اسم فاعل أيضاً[١٦] من أَحصنَ فهو مُحصِن، لأنَّ الرجال محصِنون، والنساء محصَنات، ونقل الأزهري عن ابن الاعرابي أنَّ اسم الفاعل من (أفعل) يكون على (مُفعِل) الا ثلاثة أسماء جاءت (مُفعَل) خلافاً للقياس، وهي: أحصن فهو محصَن (تزوّج)، وألفج فهو ملفَج (افتقر)، وأسهب فهو مسهَب (أكثرَ الكلام)[١٧]. وزاد كُراع النمل(ت بعد ٣٠٩هـ): وأسهم فهو مسهَم[١٨]. وعليه فإن (محصَن) يحتمل أنْ يكون اسم فاعل خلافاً للقياس، أو اسم مفعول موافقاً له، على أنَّ القرآن استعمله على القياس بقوله: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾{المائدة:٥}.

وقد أحصى أصحاب الوجوه والنظائر للإحصان أربعة وجوه، هي[١٩]:

المحصنات بمعنى: الحرائر كقوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾{النساء:٢٥}، وذوات الأزواج كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾{النساء:٢٤}، والعفائف، كما في قوله تعالى:﴿ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ ﴾{النساء:٢٥}، والمسلمات كما في ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾{النور:٤}.

وما ذكره أصحاب الوجوه إنَّما هو في أسباب الإحصان لا في معانيه، فأصل الإحصان: المنع ثم تختلف أسبابه. ولا يخرج الإحصان الوارد في القرآن عن معانيه في اللغة.

والقراءتان مشهورتان سبعيتان تجوز القراءة بهما، فالرجل مُحصِن، أي: عفيف، يُحصِن نفسه ويُحصِن زوجه، والمرأة محصِنة أي: عفيفة، تُحصِن زوجَها، وهو أيضاً محصَن أحصنته زوجتُه، وهي مُحصَنة أحصنها زوجها.

٢- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والمصدر/اسم المكان:

جاء لفظ واحد على صيغة مشتركة بين اسم الفاعل، والمصدر الميمي، أو اسم المكان، ومعلوم أنَّ هذه الصيغ الثلاث – فضلاً عن صيغة اسم المفعول- تشترك في وزن (مُفعل) من الفعل غير الثلاثي، وهذا اللفظ هو:

مستقِرّ- مستقَرّ:

اختلف السبعة في قراءة (فمستقرّ) من قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾{الأنعام:٩٨}، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (فمستقِر) بكسر القاف، والباقون (فمستقَرّ) بفتحها[٢٠]، فمن كسر فهو يريد اسم الفاعل من الفعل: استقر، يقال: قرَّ في المكان يقِرُّ ويقَرُّ، والأول أكثر استعمالاً[٢١]، فهو قارّ، بمعنى: ثَبت وسَكن، واستقرَّ فهو مُستقِرّ، وهما بمعنى واحد، قال سيبويه(ت ١٨٠هـ): "وقالوا: قرَّ في مكانه واستقرَّ، كما يقولون: جلب الجرح وأجلب، يريدون بهما شيئاً واحداً، كما بُني ذلك على (أفعلت)، بُني هذا على (استفعلت)"[٢٢]. وعليه يكون (فمستقر) مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: فمنكم مستقِرّ، ومنكم مَن هو مستودَع[٢٣].

وكما اختلفوا في قراءة (فمستقر) اختلفوا في معناه على تسعة أقوال ذكرها ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)[٢٤]، وأكثر علماء التفسير على أنَّ المراد بـ(فمستقِر): المستقِر في الأرحام، والمراد بـ(مستودَع): المستودع في الأصلاب[٢٥].

وأما (مستودَع) فقرأها السبعة جميعهم بفتح الدال اتفاقاً[٢٦]، فيكون المعنى: فمنكم من استَقَرَّ ومنكم من استُودِع، وعلى هذه القراءة يجوز أنْ يكون (مستودَع) اسم مفعول، أو اسم مكان، أو مصدراً ميمياً، فيكون المعنى على التقدير الاول: فمنكم مستقِرّ في الأصلاب، ومستودَع في الأرحام، وعلى التقدير الثاني: فمنكم مستقِر، ولكم مكان تُستودعون فيه، وعلى التقدير الثالث: فمنكم مستقِرّ ولكم استيداع[٢٧].

وقرأ بقية السبعة –وهم الأكثر–(فمستقَرّ) بفتح القاف[٢٨]، فهو كـ(مستودَع) على أنَّه اسم مكان، والتقدير: فلكم مكان استقرار، ومكان استيداع، أو على أنَّهما مصدران ميميان، أي: فلكم استقرار واستيداع[٢٩].

وجوز أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) في (فمستقِر) بكسر القاف، أنْ يكون اسم مكان، وبه بدأ، قال: "فيكون مكاناً يستقر لكم"[٣٠]. والتقدير: ولكم مكان يَستقِر، وردَّه السمين الحلبي(ت ٧٥٦هـ) بقوله: "وهذا ليس بظاهر البتة، إذ المكان لا يوصف بكونه مستقِراً بكسر القاف، بل بكونه مستقراً فيه"[٣١]، وهو ما نعتقده.

ونرى أنَّ الأنسب من حيث الدلالة على القراءة الأولى أنْ يكون (فمستقِر) اسم فاعل، و(مستودَع) اسم مفعول، وعلى القراءة الثانية أنْ يكون معنى (فمستقَر) بما يشاكل (مستودَع)، فإذا فُسر بكونه اسم مكان، فالثاني مثله، وإذا فُسر بكونه مصدراً، فالثاني كذلك استحساناً لمقابلة المعاني.

وعليه يكون لـــ(فمستقَر) بفتح القاف وجهان: (مصدر ميمي، أو اسم مكان)، وفي (مستودع) الأوجه الثلاثة بإضافة احتمال اسم المفعول. ولا يكون (فمستقَر) اسم مفعول؛ وذلك أنَّ (استقر) فعل لازم فلا يجيء منه اسم المفعول بلا واسطة، فاسم المفعول لا يبنى إلا مما يتعدَّى.

٣- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والاسم الجامد (اسم الآلة):

جاء لفظ واحد بزنة (فاعل) محتملاً كسر ما قبل آخره أو فتحه، مع تناسب المعنى في القراءتين، وهذا اللفظ هو:

خاتِم- خاتَم:

اختلف السبعة في قراءة (خاتم) في قوله تعالى:﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾{الأحزاب:٤٠}، فقرأ عاصم: (خاتَم النبيّين) بفتح التاء، على التشبيه باسم الآلة التي يُختم بها، كالطابَع، فهو اسم ذات، أي: آخِر النّبيّين؛ لأنَّه لا نبي بعده ﷺ خُتم به الأنبياء فهو آخرهم، وقرأ الباقون: (وخاتِم النبيين) بكسر التاء، على أنَّه اسم فاعل من ختَمَ، كالطابِع، أي: خَتم النبيين فهو خاتِمهم[٣٢].

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "وخاتَم بفتح التاء بمعنى الطابَع، وبكسرها بمعنى الطابِع وفاعلِ الختم، وتُقوّيه قراءة ابن مسعود: (ولكنّ نبياً ختمَ النبيين)"[٣٣].

ويظهر أثر القراءتين في تعزيز المعنى واتساعه، إذ لا تضاد بين المعنيين، فكلاهما وصف له ﷺ فهو ختَمَ النبيين، وخَتْمُ الرسالات إذ به خُتمتْ. قال ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ): "في أنَّ ظهوره كان غلقاً للنبوءة"[٣٤].

ونُقل عن أبي عبيدة أنَّه قال: "الوجه الكسر؛ لأنَّ التأويل أنَّه خَتَمَهم فهو خَاتِمهم، ولأنَّه قال: "أَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ"[٣٥] لم نسمع أحدًا يروي إلا بكسر التاء. ووجه الفتح أنَّ معناه: آخِرُ النَّبِيِّينَ، وخَاتَمُ كل شيء آخرُه، كقوله: (خَاتَمُهُ مِسْكٌ)"[٣٦]. وهذه الأخيرة سبعية قرأ بها الكسائي، والباقون قرؤوا: ﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ﴾{المطففين:٢٦}، بالألف بعد التاء (ختام)[٣٧]. والقراءتان صحيحتان قريبتا المعنى، قال الفراء(ت٢٠٧هـ): "الخاتَم والخِتام متقاربان في المعنى، إلا أنَّ الخاتَم: الاسم، والختام: المصدر... ومثل الخاتَم، والختام قولك للرجل: هو كريم الطابَع، والطِباع، وتفسيره: أنَّ أحدهم إذا شرب وجد آخر كأسه ريحَ المسك"[٣٨]. وتبعه في هذا الأزهري[٣٩]. والأمر عملياً كما قال الفراء رحمه الله تعالى، لكنه من حيث اللغة يحمل تفصيلاً، فقوله: خِتامُه مِسك، يعني أنَّ

آخر الشراب المسكُ، فمجي المسك تحصيل حاصل، فلو جاء غير المسك لصح أنْ يُختم به، وقوله خاتَمُه مِسك، يعني أنَّه مختوم بالمسك قصداً لا يجيء غيره، إذ قد جُعل المسك غلقاً للشراب.

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنَّ (خاتَم) مصدر[٤٠]، وردَّه السمين الحلبي بقوله: "وهو غلط محض كيف؟ وهو يُحوج إلى تجوّز وإضمار، ولو حكي هذا في (خاتِم) بالكسر لكان أقرب؛ لأنَّه قد يجيء المصدر على فاعِل وفاعِلة"[٤١]. كما نقل العكبري احتمال كون (خاتَم) فعلاً ماضياً على وزن (فاعَل) بمعنى خَتَم النبيين[٤٢]، وإن كانت قراءة ابن مسعود ﷺ تعزز هذا القول، إلا أنَّ غياب معنى التشارك هنا يبعده، ولذا لم يقرأ به أحد بحسب اطلاعنا.

اختلاف القراءة بسبب غياب التشكيل وأثره في المعنى

ثانياً: غياب رمز التضعيف (الشَّدة)

جرى كَتَبة المصحف العثماني على كتابة الحرف المشدَّد المدغم برمز خطي واحد استجابة للنطق الفعلي[٤٣]، وقد وقفنا عند الألفاظ التي جاءت القراءة فيها على وجهين بسبب عدم إثبات رمز التضعيف فوجدناها في لفظين هما: (اللاتّ واللات، والعادّين والعادِين) فقط، وقد أخرجنا الثاني من الدراسة؛ لأنَّه سواء كان من (عدا أو عدّ) فالصيغة اسمُ فاعل في الحالين، وليست هناك ثمّة مغايرة بين صيغتين، وسنقف عند لفظ (اللات) بالشرح والبيان الكافي:

اللاتّ– اللات:

واختلف القرَّاء في (اللات) بين إثبات تاء واحدة أو اثنتين في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾{النجم:١٩}، فقرأ رُوَيس: (اللاتَّ) بتشديد التاء، وهي قراءة ابن عباس ﷺ ومجاهد رحمه الله، وقرأ الباقون بتخفيفها (اللاتَ)[٤٤]. فاللفظ على القراءة الأولى اسمُ فاعل مشتق من مادة (ل. ت. ت) أي: من اللتّ، يقال: لتّ يلتُّ فهو لاتّ، قال ابن دريد: "لتَّ السُوَيق وَغَيره يَلتُّه لتَّاً: إذا بَسَّه بِالْمَاءِ أَو غَيره"[٤٥]، ولتّ الشيء: إذا شدّه وأوثقه، وقد لتّ فلان بفلان إذا لزَّ به وقُرن معه[٤٦]، ولذا يرى ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أنَّ (لتّ) من باب الإبدال وأصله (لزّ)[٤٧].

نقول: فكأنَّهم تعلقوا بعبادتها، أو أنَّ الصنم قُرن بالعُزَّى فلتَّ بها فهو اللاتّ، فلا تذكر العُزَّى إلّا وتذكر اللات. وذهب الفراء إلى أنَّ (اللات) مخففة من الأصل (اللاتّ)، لأنَّ الصنم إنَّما سمي باسم اللاتّ الذي كان يَلُتُّ السويق عند هذه الأصنام، فخفف وجعل اسماً للصنم[٤٨]، فقراءة التضعيف أصل، وإن كان التخفيف أكثر.

و(اللات) على قراءة التخفيف من (ل.ي.ت) يُقال: لاتَ يليتُ، فالتاء على هذا أصلية أيضاً، ومعنى الليْتِ: النقص أو الصرف عن الشيء[٤٩]، أو من مادة (ل.و.ي) من اللوي، فالتاء زائدة، لأنَّهم كانوا يلوون أعناقهم إليها، أو يلتوون، أي: يعتكفون عليها، وأصلها (لَوِيَة) على

(فعلة) فحذفت لأمها، وهي الياء فبقيت (لوةٌ) وفتحت الواو لمجاورة الهاء فانقلبت ألفاً، فألفها على هذا من واو، ووزنها الآن (فَعَة)[٥٠].

وقيل: (اللات) مأخوذ من الله، قال السمرقندي (ت ٣٧٣هـ): "ويقال: إنَّ المشركين أرادوا أنْ يجعلوا من آلهتهم من أسماء الحسنى، فأرادوا أنْ يسموا الواحد منها (الله) فجرى على لسانهم (اللات) وأرادوا أنْ يسموا الواحد منها (العزيز) فجرى على لسانهم (العُزَّى) وأرادوا أنْ يسموا الواحد منها (المنَّان) فجرى على لسانهم (مناة)" [٥١]. ونرى أنَّه بعيد، لا يصح.

المبحث الثاني

اختلاف القراءة بسبب عدم إثبات الألف وأثره في المعنى[٥٢]

وقفنا على الألفاظ التي قرئ بها على وجهين بتقدير الألف، أو عدم تقديرها لغيابها في الرسم، ولن نلتفت إلى اختلاف حركات الكلمة؛ لأنَّه تابع لثبوت الألف تقديراً أو عدمه، فجاءت موزعة بالترتيب على المصدر والفعل الماضي وصيغ المبالغة والصفات المشبهة وجمع التكسير والفعل المضارع، وهي على أشكال:

أولاً: عدم إثبات الألف فقط.

ثانياً: عدم إثبات الألف ورمز التضعيف (الشدة).

ثالثاً: عدم إثبات الألف والتنقيط.

وبعد الاستقراء وجدنا مجموع الألفاظ التي جاءت على هذا النحو (٢٦) لفظاً، ونشير هنا إلى أنَّ هذه القراءات سبعية وعشرية كلها غير (الخالق)[٥٣] (وعكفون)[٥٤] (ودخرين)[٥٥]. وعلى التفصيل الآتي ذكره:

اسم الفاعل	صيغة أخرى	نوعها	موضعها
سَاحِر	سِحْر	مصدر	المائدة:١١٠
ساحِران	سِحْران		القصص:٤٨
حافِظاً	حِفْظاً	مصدر	يوسف:٦٤
سالِماً	سَلَماً	مصدر	الزمر:٢٩
ساحِر	سحّار	صيغة مبالغة	الشعراء:٣٧
خالِق	خلَّاق	صيغة مبالغة	الحجر:٨٦
عالِم	علاَّم	صيغة مبالغة	سبأ:٣
مالِك	مَلِك	صفة مشبهة	الفاتحة:٣
طائِف	طيْف/ طيّف	مصدر/صفة مشبهة	الأعراف:٢٠١

حاذِرون	حَذِرون	صفة مشبهة	الشعراء:٥٦
زاكِية	زَكِيّة	صفة مشبهة	الكهف:٧٤
حامِية	حَمِئَة	صفة مشبهة	الكهف:٨٦
لابِثين	لَبِثين	صفة مشبهة	النبأ:٢٣
عاكِفون	عَكِفون	صفة مشبهة	الأنبياء:٥٢
قاسِية	قَسِيَّة	صفة مشبهة	المائدة:١٣
داخِرين	دَخِرين	صفة مشبهة	النمل:٨٧
فاكِهون	فَكِهون	صفة مشبهة	يس:٥٥
فارِهين	فَرِهين	صفة مشبهة	الشعراء:١٤٩
آسِن	أَسِن	صفة مشبهة	محمد:١٥
ناخِرة	نَخِرة	صفة مشبهة	النازعات:١١
آنِف	أَنِف	صفة مشبهة	محمد:١٦
بهادِي	يَهدي	فعل مضارع	النمل:٨١
بقادِر	يَقدر	فعل مضارع	يس:٨١
جاعِل	جَعَل	فعل ماض	الأنعام:٩٦
خالِق	خَلَق	فعل ماض	إبراهيم:١٩
آتُوه	أَتَوه	فعل ماض	النمل:٨٧
خاشِعاً	خُشَّعاً	جمع	القمر:٧

اختلاف القراءة بسبب عدم اثبات الألف وأثره في المعنى

أولاً: عدم إثبات الألف فقط

نتج عنه مجيء الصـيغة محتملة لقراءتين، على أنَّها (اسـم فاعل أو مصـدر) أو (اسـم فاعل أو صفة مشبهة) أو (اسم فاعل أو فعل ماضٍ) وعلى النحو الآتي:

- فاعِل– فِعْل: (ساحِر وسِحْر، حافِظ وحِفظ).
- فاعِل –فَعَل: (سالِم وسَلَم).
- فاعِل– فَعْل: (طائِف وطَيْف).
- فاعِل – فَعِل: (حاذِر وحَذِر، مالِك ومَلِك[٥٦]، حامية وحَمِئة، لابِث ولَبِث، عاكِف وعَكِف، داخِر ودَخِر، فاكِه وفَكِه، فارِه وفَرِه، آسِن وأسِن، آنِف وأنِف، ناخِر ونخِر).
- فاعِل– فَعَل: (جاعِل وجَعَل، خالِق وخَلَقَ، آتٍ وأتى).

١- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والمصدر:

جاءت أربعة ألفاظ على رسم يحتمل صيغة مشتركة بين اسم الفاعل، والمصدر، وهذه الألفاظ هي:

١- فاعِل- فِعْل: (ساحِر وسِحْر، حافِظ وحِفظ).

٢- فاعِل -فَعَل: (سالِم وسَلَم).

٣- فاعِل- فَعْل: (طائِف وطَيْف)، وسنقف عند الأول منها وهو:

ساحِر- سِحْر:

اختلف القُراء في قراءة (سِحْر) بين كونه بألف أو بلا ألف، أي بين كونه اسمَ فاعل (ساحر) أو مصدراً (سِحْر) في أربعة مواضع من القرآن الكريم، هي: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾{المائدة:١١٠}، وقوله: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ ﴾{يونس:٢}، وقوله: ﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾{هود٧}، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾{الصف:٦}.

قرأ حمزة والكسائي في هذا كله: (ساحر) بالألف، وقرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر في هذا كله: (سِحْر) بغير ألف. وقرأ عاصم وابن كثير: (سِحْر) بغير ألف إلا في سورة يونس قرآها (لساحر)(٥٧).

قال أبو منصور الأزهري: "مَنْ قرأ (سِحْر) فهو مصدر سَحَر يسْحَر سِحْرًا، ومثله خَدَع يخدَع خِدْعًا، و(مبين) نعت له، ومن قرأ (لَسَاحِر) فهو نعت على (فاعل)، و(مبين)، أي: ظاهر السِّحر"(٥٨).

فمَن قال (ساحر) أراد نبي زمانه، لأنَّه المذكور في الآية، وليس هو مما يوصف بأنَّه سِحْر، لأنَّ الإنسان لا يكون سِحْراً إنَّما يكون ساحراً، ومَن قال (سِحْر) أراد ما جاء به النبي من البيِّنات، أي: ما تقولون فيه أنَّه وحي أو آية، إنَّما هو سِحْر(٥٩). قال أبو علي الفارسي: "كلاهما حسن، لاستواء كل واحد منهما في أنَّ ذكره قد تقدم"(٦٠).

ورجح بعض العلماء قراءة (ساحر) في هذه المواضع، معلِّلين ذلك بأنَّ (ساحر) يقع على الشخص والمصدر، وردّه أبو علي الفارسي بأنَّ إطلاق اسم الفاعل على المصدر غير مقيس؛ لأنَّه لم يكثر كثرة يقاس عليها، وإنَّما جاء في ألفاظ قليلة، نحو عائذاً بالله من شرِّها، أي: عياذاً

بالله. ورجح قراءة (سِـــحْر) لأنَّه يطلق على الشـــخص والحدث جميعاً، أما وقوعه على الحدث فكثير ظـاهر، وأمـا وقوعـه على الشـــخص فكمـا جـاء في قولـه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾{البقرة:١٧٧}، أي: ذا البر، وقالوا: إنَّما أنت سيرٌ، وإنَّما هي إقبال وإدبار، فيجوز أنْ يريد بسحر: ذا سحر، على حذف المضاف، ولا يجوز أنْ تريد بساحر السِّحر[٦١].

وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ المراد بـــ(سحر) النبي، جعلوه نفس السِّحر مبالغة نحو: رجل عدل[٦٢]. وهو وجه محتمل لأنَّ قراءة (ساحر) تقويه كما يرى أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)[٦٣].

والقراءتان متقاربتان؛ لأنَّ كل ساحر لا يسمى بذلك حتى يعمل السِّحر، وكل مَن أضيف إليه سحر فهو ساحر، وإليه ذهب الطبري[٦٤].

والسـبب في اختلافهم في هذه المواضـع الأربعة دون غيرها مما ورد فيه (سـحر) بلا تشكيل أو ألف، أنَّ بقية المواضع الأربعة جاء فيها لفظ (سحر) موصوفاً بصفات ذاتية، كالعلم والإرادة، وهي تُعيّن كونه اسـم فاعل وإن لم تثبت ألفه في الرسـم[٦٥]، أو هي وردت في سـياق الكلام على الآيات البينات[٦٦]، مما قرَّر كون المناسـب فيها لفظ (سِـحْر)، ولم يرد في نصِّ تلك المواضـع التصـريح بلفظ النبي أو الإشـارة إليه، بخلاف هذه الأربعة، ففي آية المائدة ورد اسـم (عيسى) عليه السلام صراحة، وكذا في سورة الصَّفّ، وفي سورة يونس ورد لفظ (رجل) إشارة إلى محمد ﷺ وفي سورة هود كنَّى عنه عليه السلام بالتاء في (قلتَ)، كما ورد فيها لفظ (البينات) أو ما يدل عليها من وحي او إنذار وتبشير، فضـلاً عن رسم الكلمة (سحر) بغير ألف مما جعلها تحتمل الفاعلية والمصدرية.

وقد اسـتعان أبو عمرو – فيما حكي عنه– بالصـفة لبيان المراد بالموصـوف، فقال: "إذا كان بعده: (مبين) فهو سحر، وإذا كان بعده (عليم) فهو ساحر"[٦٧]. واعترض أبو علي الفارسـي بأنَّه لا إشـكال في أنَّ الوصـف بـــ(عليم) لا ينصـرف إلى الحدث، ولكن (مبين) يقع وصـفاً للأشـخاص والمصـادر، ولذا لا يمتنع قول: سـاحر مبين، كما لم يمتنع: سـحر مبين[٦٨]. وقد وصـف (سـحر) في القرآن بأوصـاف منها: بأنَّه مُفترى ومُبين ومُسـتمر ويُؤثر، وأُعقب (سـاحر) بصفتي عليم وكذَّاب[٦٩].

ونذكر أيضـاً أنَّ السـبعة اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ﴾{طه:٦٩}، فقرأ نـافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصـم: (كَيْدُ سَـاحِرٍ) بالألف على أنَّ (سـاحر) اسـم فاعل، أي: إنَّ الذي صـنعوه كيد ساحر من السَّحرة، وقرأ حمزة والكسائي: (كيد سحر) بغير ألف على أنَّ (سحر) مصدر[٧٠]، أي: إنَّ الذي صـــنعوه كيد من ســـحر، فالإضـــافة بيانية من إضـــافة النوع إلى الجنس، مثل: ثوب حرير[٧١]، أو على تقدير: كيد لسـحر نحو: ضـرب زيدٍ، أو عُبَّر عن السـاحر بالسِّـحر مبالغة،

فيتحد معنى القراءتين[٧٢]، أو على حذف مضاف، إذ التقدير: كيد ذي سحر، كما يرى الزمخشري[٧٣]. ويرى الطبري أنَّهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى؛ "فالساحر كائد بالسِّحر، والسِّحر كائد بالتخييل، فإلى أيهما أضفت الكيد فهو صواب"[٧٤]. ونقل أبو الليث السمرقندي عن أبي عبيد أنَّه قال: "وقرأ الباقون كيد ساحر، وقال أبو عبيد: بهذا نقرأ، لأنَّ إضافة الكيد إلى الرجل أولى من إضافته إلى السِّحر"[٧٥].

ونحن نرى أنَّه الأقرب لموافقته القرآن إذ لم يضف (كيد) فيه إلا إلى الأشخاص[٧٦]، والأول جائز في العربية، أي: قراءة (كيد سحر) بل ربما يقويه أنَّ الكيد في هذه الآية أضيف إلى لفظ مفرد (ساحر)، بالرغم من كونه لم يَرِدْ في القرآن مضافاً إلى اسم الفاعل إلا مجموعاً. في حين جاء بلفظ (ساحر) في هذه الآية مفرداً مع إرادة الجنس[٧٧].

ومثل ما ذُكر لكن في باب التثنية ما اختلف فيه القراء من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِيَ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓ أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴾{القصص:٤٨}، حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي (سِحْران تظاهرا) بغير ألف على أنَّه مصدر، وقرأ الباقون (ساحِران تظاهرا) بألف على أنَّه اسم فاعل مثنى[٧٨]. واختلف المفسرون في المراد بهما فقالوا: سِحْرانِ تَظاهَرا، يعني: (التوراة والقرآن)، وساحران تظاهرا، يعني: (موسى ومحمداً) عليهما السلام. وقال بعضهم: المراد بـ(سحران) (التوراة والانجيل)، وبـ(ساحران): (موسى وهارون) عليهما السلام، أو (عيسى ومحمد) عليهما السلام[٧٩]. وجعل الزمخشري (سحران) للأشخاص فقال: "سحران، بمعنى: ذوا سحر، أو جعلوهما سحرين مبالغة في وصفهما بالسِّحر، أو أرادوا (أنّهما) نوعان من السِّحر"[٨٠]. والتظاهر: التعاون، وهو يكون بين الأشخاص ولذا قال أبو علي الفارسي: "ساحران تظاهرا، أي: تعاونا على سحرهما، وسِحْران تَظاهرا، أي: تعاون أصحابهما، لأنَّه إنَّما يتعاون السّاحران لا السِّحران"[٨١].

ولقد نظرنا في المصاحف المخطوطة القديمة فوجدنا بعضها قد رُسم فيه (سحران) وبعضها (ساحران)[٨٢]، وهذا يؤكد ما أشار إليه أبو عمرو الداني في كتابه من ورود الرسمين في السواد[٨٣]، ولعل الرسمين مبنيان على القراءتين؛ لأنَّ عثمانﷺ جمع الناس على مصحف واحد ورسم واحد.

٢- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والفعل الماضي:

جاءت ألفاظ ثلاثة على رسم يحتمل صيغة مشتركة بين اسم الفاعل، والفعل الماضي، لغياب رسم الألف، على وزن واحد لكل منهما، هو: فاعِل- فَعَل: (خالِق وخَلَقَ، جاعِل وجَعَل، آتٍ وأتى)، وسنقف عند أحدها اكتفاءً، ومجانبة الإطناب الذي يصلح في غير هذا الموضع، وهذا اللفظ هو:

خالِق – خَلَقَ:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾{إبراهيم:١٩}، وفي قوله: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾{النور:٤٥}، فقرأ حمزة والكسائي وخلف (خالق) فيهما على أنَّه اسم فاعل مضاف إلى مفعوله (السماوات) و(كل). وقرأ الباقون (خَلَقَ) على أنَّه فعل ماض، و(السماوات) بالكسر و(كل) بالفتح نصباً على المفعولية(٨٤). قال أبو علي الفارسي: "وجه قول من قرأ: (خَلَقَ) أنَّ ذلك أمر ماض، فأخبروا عنه بلفظ المضيّ على فَعَلَ. ووجه من قال: (خالق) أنّه جعله مثل: ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾{إبراهيم:١٠}، ألا ترى أنّ فاطراً بمعنى: خالق، وكذلك قوله: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾{الأنعام:٩٦}، هو على فاعل دون فَعَلَ، وهما مما قد فعل فيما مضى"(٨٥). وهو يشبه قوله: ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾{الزمر:٣٨}، وقوله: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾{الزمر:٦٢}.

وأما من قرأ ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ فيشهد له قوله عز وجل: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾{الأنعام:١٠١}، "وحجتهم أنَّ المقصود من ذلك هو التنبيه على الاعتبار بما بعد الفعل من المخلوقات، وإذا كان ذلك كذلك، فأكثر ما يتأتى فيه الفعل على (فَعَلَ)، وهذا الموضع موضعه"(٨٦).

ولم يختلف القراء في غير هذين الموضعين؛ لأنَّ القراءة سنة لا تحمل على قياس العربية، إنَّما يُتبع به الأئمة أولاً(٨٧)، ولأنَّ (خَلَق) إما أنْ يقع في صلة الموصول، وهو موضع لا يصلح فيه (خالق): ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾{الأنعام:١}، أو أنْ يعطف عليه مثله: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾{النمل:٦٠}، فعطف على (خلق) لفظ (أنزل)، أو أنْ يقع اللفظ في سؤال يتصدر جوابه فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾{الزخرف:٩}، فالفعل في الجواب دليل على أنَّ الذي في السؤال (فِعْل) أيضاً، لأنَّه إن كان (خالق) لم يصلح أنْ يتصدر الجواب فعلٌ. ويقوي هذه القراءة أنَّ الفعل أكثر وروداً في القرآن(٨٨).

وأما المواضع التي قرئ فيها اللفظ على أنَّه مصدر (خَلْق) فلم يلتبس بغيره، فلأنَّه جاء مجروراً بالحرف: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾{البقرة:١٦٤}، أو أنْ يقع مفعولاً، كما في قوله: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾{الكهف٥١}، أو أنْ يقع مبتدأ ثم يُعطف عليه اسم يدل على اسمية المعطوف عليه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ

وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ ﴾{الروم:٢٢}، فعطف بقوله: (واختلاف)، وغير هذا من القرائن اللفظية والمعنوية المؤيدة لكل وجه.

ومثل هذا يقال في إثبات الألف وحذفها في قوله تعالى: ﴿ فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ {الأنعام:٩٦}، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وجاعل الليل سكناً)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائيّ (وجعل الليل سكناً)[٨٩]. وكذا في قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾{النمل:٨٧}، إذ قرأ حمزة وحفص عن عاصم (أَتَوهُ) وقرأ الباقون: (آتُوهُ)[٩٠]، فاللفظ على القراءة الأولى فعل ماض بوزن (فَعَوه)، وعلى الثانية جمع مذكر سالم لاسم الفاعل (آتٍ) بوزن (فاعوه) مثل: شاربوه. فبين تقدير إثبات الألف وحذفها، جاءت القراءتان.

اختلاف القراءة بسبب عدم إثبات الألف وأثره في المعنى

ثانياً: عدم إثبات الألف ورمز التضعيف (الشَّدة)

نتج عن هذا أن تكون الصيغة (اسم فاعل أو صيغة مبالغة) أو (اسم فاعل أو صفة مشبهة)، أو (اسم فاعل أو جمع تكسير) وعلى النحو الآتي:

- فاعِل– فعَّال: (ساحِر وسحَّار، خالِق وخلَّاق، عالم وعلَّام).
- فاعِل– فيعِل: (طائِف وطيِّف).
- فاعِل– فعيل: (زاكية وزكيّة، قاسية وقسيّة).
- فاعِل– فُعَّل: (خاشِع وخُشَّع).

١– دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة:

جاءت ألفاظ ثلاثة على رسم يحتمل صيغة مشتركة بين اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، لغياب رسم الألف والتضعيف، وهذه الألفاظ هي:

فاعِل– وفعَّال: (ساحِر وسحَّار، خالِق وخلَّاق، عالم وعلَّام)، وسنقف عند الأول منها، وهو:

ساحر – سحّار:

اختلف القراء في قوله عز وجل: ﴿يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ ﴾{الأعراف:١١٢}، وفي يونس: ﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾{يونس:٧٩}، فقرأ حمزة والكسائي (بِكُلِّ سَحَّارٍ)، وقرأ الباقون (بكل سَاحِرٍ)، ولم يختلف السبعة في (سَحَّارٍ) في الشعراء ﴿ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ﴾{٣٧}؛ لأنَّه مكتوب بالألف بعد الحاء في السواد الذي تجتنب مخالفته[٩١].

وسحَّار من صيغ المبالغة فهو أبلغ من ساحر، ومعناه: كثير السِّحر كثير العلم بعمله وأنواعه، ولأنَّ صيغة المبالغة تدل على تكرار الفعل، كما أنَّها تخلص زمن اسم الفاعل من الحال

والاســـتقبال إلى الماضـــي[٩٢]. قال أبو منصـــور الأزهري: "والقراءتان كلتاهما جيدتان"[٩٣]. وأصـــحاب القراءات يقولون: ما كان بعده (عليم) فهو (ســـاحر)، وما كان بعده (مبين)، فهو (سحر).

ولكل قارئ علته في اختياره، فمن قرأ (ســـاحر) فدليله قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾{يونس:٨١}، واســـم الفاعل من السِّـــحر: ســـاحر، وكذا قوله: ﴿ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾{الأعراف:١١٦}، واسم الفاعل من (سحروا) ساحر أيضاً، ويقويه قوله: ﴿ وَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾{الأعراف:١٢٠}، والسّحرة جمع: ساحر.

وأما من قرأ (سحَّار) فحجته أنّه قد وصف بـــ(عليم)، ووصفه به يدلّ على تناهيه فيه، وحذقه به؛ فحَسن لذلك أنْ يأتوا بالاسم الدّالّ على المبالغة في السِّحر[٩٤]. ويؤيده اجماع القرَّاء على (سحَّار) في الشعراء، فرُدَّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه[٩٥].

والذي نراه أنَّه إنَّما قُرئ (ســـاحر) في الأعراف، وفي يونس؛ لأنَّ قوم فرعون هم الذين وصفوا موسى عليه السلام وما جاء به بـــ(ساحر وسحر)، ففي الأعراف: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ {١٠٩}، إلى قوله: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾{١١٢}، وفي يونس: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾{٧٦}، إلى قوله: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾{٧٩}، وأما في الشعراء فإنَّ فرعون هو الذي وصف موسى عليه السلام ﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾{٣٤}، إلى قوله: ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾{٣٧}، فجاء بكل موضع ما يناسب مقامه، ولذا قال الزمخشري: "وعارضوا قوله: إن هذا لساحر، بقولهم: بكل سحَّار، فجاءوا بكلمة الإحاطة وصفة المبالغة، ليطامنوا من نفسه ويسكنوا بعض قلقه"[٩٦].

وذكر أبو عمرو الداني في باب (ما اختلفت فيه مصـــاحف أهل الأمصـــار) أنَّ بعض المصاحف كُتب فيها (ساحر) مكان (سحَّار) في آية الشعراء[٩٧]، فانتفى اجماع المصاحف على صـــيغة المبالغة، ولعله الســـبب الذي لأجله قرأ الأعمش (بكل ســـاحر عليم) مما روى الزمخشـــري[٩٨]. وقد رجعنا إلى أقدم مخطوطات القرآن الكريم المنشـــورة على الشـــبكة العالمية (الانترنت)، فوجدنا (سحَّار) قد كتب بالألف بعد الحاء في كل المصاحف التي اطلعنا عليها[٩٩]، ولم نجد غيره، ووقفنا في المواضـــع الأخرى التي اختلف في قراءتها بين (ســـاحر وسِـــحْر) وقد رُسمت بالألف وبلا الف، لوجود قرينة مانعة من إرادة (سِحْر) وهي لفظ (عليم) لأنَّه من صفات الأشخاص لا الأحداث.

٢- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والصفة المشبهة:

عدد الألفاظ الواردة بصيغة مشتركة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة (١٤) وزناً، ذكرنا (١١) وزناً فيما لم تثبت فيه الألف، وسنعرض هنا لما حذف منه الألف والتضعيف، وهو على النحو الآتي:

١- فاعِل- فيعِل: (طائِف وطيّف).

٢- فاعِل- فعيل: (زاكية وزكيّة، قاسية وقسيّة). وسنقف عن واحد منها اكتفاءً، ولضيق المقام، ومخافة التكرار، وهذا اللفظ هو:

زاكية – زكيَّة:

اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴾{الكهف:٧٤}، فقرأه نافع وابن كثير وأبو عمرو (زاكية) بإثبات الألف اسم فاعل من (زكى). وقرأ الباقون (زكيّة) بحذف الألف، وتشديد الياء، على أنَّه صفة مشبهة[١٠٠]. "فالحجة لمن قرأ زاكية: أنَّه أراد: أنَّها لم تذنب قطّ. والحجة لمن قرأها زكيّة أنَّه أراد: أنَّها أذنبت ثم تابت"[١٠١]. ويشهد له قوله جل وعز: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَـٰمًا زَكِيًّا ﴾{مريم:١٩}، وقيل: هما لغتان بمعنى واحد، قال الأزهري: "الزاكية والزكية واحدة، وهي: النفس التي لم تجن ذنباً"[١٠٢]. فتكون مثل القاسية والقسيّة في قوله تعالى:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَـٰسِيَةً ﴾{المائدة:١٣}، اذ قرئ بالوجهين. وهو ما تميل إليه النَّفس، بل إنَّ الصفة المشبَّهة تدل على الثبوت، واسم الفاعل يدل على التجدد كما هو الغالب فيهما، وعليه فلفظ (زكيّة) أعلى رتبة من (زاكية) في الزَّكاء؛ لأنَّها تلزم، فكيف يقال: إنَّها لمَن أذنب ثم تاب، واسم الفاعل لمَن لم يُذنب؟

٣- دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل وجمع التكسير:

جاء لفظ واحد في القراءات على هيأة تحتمل أنْ تكون مفرداً على زنة اسم الفاعل، أو جمع تكسير على زنة (فُعَّل) للكثرة، مع تناسب السياق للمعنيين، وهذا الرسم هو: فاعِل- فُعَّل: (خاشِع وخُشَّع) وسنقف عليه بالشرح تفصيلاً:

خاشِع- خُشَّع:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾{القمر:٧}، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (خُشَّعاً) على أنَّه جمع تكسير لاسم الفاعل خاشع، كراكع ورُكَّع، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خاشع) على الإفراد، و(أبصارهم) مرفوعة على الفاعلية لاسم الفاعل لأنَّه في معنى المضارع (تخشع)[١٠٣].

والافراد تذكيراً (خاشعاً) وتأنيثاً (خاشعة) أو الجمع (خُشّعاً) يحسنان في ذا الموضع[١٠٤]، لأنَّ اسم الفاعل (خاشع) إذا تقدم على لفظ الجمع (أبصارهم) جاز فيه ذلك[١٠٥]، لأنَّ (خاشع) وصف في الأصل للأبصار وهي جمع[١٠٦] (أبصارهم خاشعة) ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَبۡصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ﴾{النازعات:٩}، فلما تقدم عليها صار حالاً بلفظ الجمع مراعاة للفظ الأبصار (خُشعاً ابصارهم)، أو بصيغة الإفراد مراعاة للإعراب، في كون الرفع في الأصل للفعل (خاشعاً أبصارهم) بمعنى (تخشع) فأفرد وذكَّر (خاشع)، وصارت الأبصار مرفوعة به تشبيهاً له بعمل الفعل، أو(خاشعة أبصارهم) كقوله تعالى: ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾{القلم:٤٣}، في غير هذا الموضع، تحويلاً لها عن ما كانت عليه من الجملة الأصل (أبصارهم خاشعة)، ونرى أنَّ الافراد على قراءة الكوفيين هنا أولى؛ لمجيء الافراد في الآية السابقة.

اختلاف القراءة بسبب عدم إثبات الألف وأثره في المعنى

ثالثاً: عدم إثبات الألف والتنقيط

نتج عن هذا أنْ قُرئ اللفظ بقراءتين، مرّة على أنَّه اسم فاعل، ومرّة على أنَّه فعل مضارع، وعلى التفصيل الآتي:

دلالة التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والفعل المضارع:

جاء لفظان على رسم يحتمل صيغة مشتركة بين اسم الفاعل، والفعل المضارع، لغياب رسم الألف والاعجام، وهاتان الصيغتان هما: فاعِلٌ- يفعَلُ: (بقادِرٍ ويَقدِرُ، بِهادي ويَهدِي) وسنقف عليهما بالشرح والبيان، ونبدأ بالأول منهما وهو:

أ- بهادي- يهدي:

اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ﴾{النمل:٨١}، إذ قرأ حمزة وحده: (وما أنت تهدي العميَ)[١٠٧] بصيغة المضارع، و(العمي) نصب على المفعول به، وكذلك في الروم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ﴾{الروم:٥٣}، وهذه القراءة بمعنى: "ولست تهديهم عن ضلالتهم، ولكن الله يهديهم إن شاء"[١٠٨].

وقرأ الباقون (بهادي العُمي) [١٠٩]، في السورتين، بصيغة اسم الفاعل مضافاً إلى (العُمي) والإضافة غير محضة، وهي للحال أو الاستقبال، والمعنى على هذه القراءة: "لست يا محمد بهادي من عَمِي عن الحق عن ضلالتهم"[١١٠]. والقراءتان سبعيتان متقاربتا المعنى مشهورتان، تجوز القراءة بهما. قال الزجاج: "فأما الوجهان الأولان فجيدان في القراءة، وقد قرئ بهما جميعاً"[١١١]. ونقل أبو عمرو الداني عن ابن عامر أنَّه قرأ: (بهادٍ) منوناً (العميَ)[١١٢] منصوباً به في السورتين، وهو الأصل.

وكُتبت (بهادي) بالياء على الأصل في سورة النمل. وكُتبت في الروم (بهاد) بغير ياء على الوقف[١١٣]. والرسم الأخير يقوي قراءة من قرأ باسم الفاعل، لأنَّ حذف الياء في الاسم أكثر من حذفها في الفعل، كما يقويها دخول الباء على خبر (ما) كثيراً، وهذا لا يصلح إلا مع اسم الفاعل كون حرف الجر مما يختص به الاسم.

ب- بقادر- يقدر:

اختلف القراء في قوله تعالى:﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾{يس:٨١}، وفي قوله عز وجل: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ {الأحقاف:٣٣}، فقرأ العشرة الا يعقوب الحضرمي (بقادر) على أنَّه اسم فاعل، وقرأ يعقوب الحضرمي (يقدر) على أنَّه فعل مضارع[١١٤]، والرسم يحتمل الصيغتين لأنَّه بلا تشكيل ولا ألف ولا تنقيط، والمعنى يستقيم بهما، وهذه الحالة شبيهة بالحالة السابقة (بهادي، ويهدي).

ولم يختلف القراء العشرة في سورة القيامة على قراءة (بقادر) في قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾{٤٠} لأنَّها وردت في بعض المصاحف بالألف، ولم ترد الألف في الموضعين السابقين في مصحف.

وقد وقفنا على مجموعة من المصاحف المخطوطة القديمة من على موقع كوربوس كورانيكيوم[١١٥] المتخصص بعرضها، فوجدنا الأمر كما قال ابن الجزري: "لثبوت ألفه في كثير من المصاحف-يريد (بقادر) في القيامة- ولحذف الألف من موضعي سورة يس والأحقاف في جميع المصاحف"[١١٦].

وذهب المفسرون والنحاة في توجيه القراءتين في الاحقاف، وبيان جهة موافقتمها العربية، فاختار أبو عبيدة والطبري قراءة العامة (بقادر) واحتجا لها بقراءة عبد الله بن مسعود (قادر) في أنَّها دليل على كونها اسم فاعل[١١٧].

وسبب اختلافهم أنَّ الباء تدخل في خبر (ليس) كثيراً، فأما آية سورة (يس) فلا إشكال فيها لمجيء (ليس) وكذا آية القيامة فضلاً عن موافقة الرسم فيها للفظ، ونزيد على ذلك كثرة ورود الباء المؤكدة للنفي في خبر (ليس) في القرآن، إذ جاء في عشرة مواضع- من ضمنها الموضعين المختلف في قراءتهما- بهذا التركيب: (أليس ... ب) و(أوليس... ب).

لذا فإننا نميل إلى قراءة قراء الأمصار (بقادر) في غير آية الاحقاف، لعدم ورود النفي فيها (أنَّ الله .... يقدر) فالجملة واقعة في موضع رفعٍ خبراً لـ(أنّ)، ونوافق أبا حاتم السجستاني في أنَّ الفعل المضارع هنا أولى؛ لأنَّ دخول الباء في خبر (أنّ) غير مرضي[١١٨].

وذهب بعض أهل اللغة إلى أنَّ قوله سبحانه: (أولم يروا) في قوة (أليس) وأنَّ الباء جاءت بعد النفي بـ(لم) فكأنَّه قال: (أوليس الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أنْ يخلق مثلهم)[١١٩].

وأكد هذا الزجاج وهو أنَّ (الباء) لا تدخل في الإيجاب، فلا يقال: ظننت أنَّ زيداً بقائم، ولو قيل: ما ظننت أنَّ زيداً بقائم لجاز. فهو يرى أنَّ النفي في (أولم) حسَّـن دخول الباء في خبر (أنَّ) التي جيء بها لتوكيد الكلام المنفي، وعلة اختياره لهذه القراءة هي كثرة من قرأ بها من الأئمة، وهو أيضاً يجّوز قراءة يعقوب الحضرمي[١٢٠].

والزجاج يُجيز هذا قياساً على الآية الكريمة، ولم نجد من السماع – فيما اطلعنا عليه بحثاً، وفي أحكام أهل اللغة المستنبطة من السماع– ما يؤيد قراءة (بقادر) في الأحقاف، والواجب الاقتصار على السماع، والأخذ بالقراءة التي توافقه، وهي قراءة يعقوب الحضرمي، ذلك أنَّ الخلاف في القراءات لا القرآن، فأما القرآن فهو الذي ينبغي أنْ يُعد أصلاً في استنباط الأحكام النحوية، وأنْ يحمل السماع المخالف له عليه، وهو أيضاً مذهب أبي حيان (ت٧٤٥هـ) في المسألة، إذ قال: "والصحيح قصر ذلك على السماع"[١٢١].

ويرى ابن الجوزي أنَّ المسألة ليست متعلقة بالرسم فحسب، بل بالمعنى أيضاً، فيُحسِّن قراءة (بقادر) في القيامة تأكيداً للنفي لعدم مجيء الجواب بـ(بلى) بعدها، وأما الموضعان الآخران فيرى أنَّ الفعل أولى بهما فهما لا يحتاجان إلى تأكيد النفي لمجيء (بلى)[١٢٢]. ولأنَّ المضارع يدل على الاستمرار في أنَّ قدرته تعالى لا تنقطع بحال[١٢٣].

ومنهم من كان وسطاً في الترجيح بين القراءتين كالأزهري إذ قال: "الذي قرأ به الحضرمي جيد في باب النحو والعربية صحيح، والذي قرأ به القراء جيد عند حذاق النحويين"[١٢٤].

ويؤيد اختيارنا لقراءة يعقوب في الأحقاف أنَّ الآية المشابهة لها في سورة الاسراء جاء فيها لفظ (قادر) مرفوعاً مجرداً من الباء، بحسب نظام العربية، وهو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ۚ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ ۖ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾{٩٩}، فضلاً عن موافقة الرسم العثماني، ومناسبة القراءة للسياق.

ويرى ابن هشام أنَّ التباعد اللفظي بين (أولم) التي أعطيت شبه (أليس) وبين قوله (بقادر) هو الذي سهل دخول الباء على (بقادر) ولذا لم تدخل في لفظ (قادر) في سورة الإسراء لقرب اللفظين، إذ لم ترد جملة (ولم يعي بخلقهن) في سورة الإسراء ولا أيَّة زيادة أخرى تطيل الكلام[١٢٥].

ونحن نقول: إنَّ طول الكلام باعث على الحذف لا الزيادة، فإن قيل: إنَّ دخول الباء لتقوية المعنى ولربط النفي بين ما جاء في أولها وهو قوله: (أولم) بأنْ قُوِّي النفي بالباء (بقادر)،

فالجواب: أنَّ الجملة التي فيها (بقادر) مثبتة وواقعة في الايجاب، وما ذهب إليه يصـــح إذا كان الكلام نصاً في النفي أو الإيجاب، فأما أنْ يكون أوله نفي وآخره إثبات ففيه نظر، والله اعلم.

الخاتمة

وفي نهاية البحث في دلالة التغاير الصِيْغي في القراءات بين اسم الفاعل والصيغ المشتركة معه تبيَّن الآتي:

- أنَّ التغاير الصرفي بين اسم الفاعل والصيغ الأخرى المشتركة معه مردها إلى الرسم، فقد يأتي اللفظ على هيأة محتملة لأنْ تكون اسم فاعل أو صيغة مغايرة، وفي هذا أثر بليغ في تنوع القراءات ودلالاتها، وليس هو من قبيل التيسير؛ إذ لا فرق من حيث اليسر والصعوبة في اللفظ بين قراءة (مخلِص أو مخلَص)، أو بإثبات الألف أو حذفها، كما في (سِحر وساحِر)، اللهم الا التضعيف في اللاتّ، الذي قرئ بتخفيفه.
- أحصينا الألفاظ التي حصل فيها تغاير صرفي بين اسم الفاعل وصيغة أخرى، فكان عددها (٤٠) رسماً.
- بيَّنّا أنَّ اختلاف القراءات للرسم إنَّما مرجعه إلى غياب الحركات كما في لفظ (المحصنات) بكسر الصاد وفتحها، أو عدم كتابة الشَّدة، كما في لفظ (اللات) مثقَّلة التاء ومخففتها، ووقفنا عند أثر ذلك في المعنى.
- أوضحنا أنَّ التغاير الصرفي قد ينشأ عن عدم إثبات الألف في الخط في نظام الكتابة العربي وقت رسم المصحف، كما في (ساحر وسحر)، وقد يتبع ذلك عدم رسم رمز التضعيف، كما في (ساحر وسحَّار) أو عدم إثبات الإعجام كما في (بقادر ويقدرُ).
- عرّفنا بمصطلح التغاير الصرفي، وهو: أنْ يَرد الرسم محتملاً لأكثر من صيغة صرفية نتيجة عدم وجود رمز للصوائت القصيرة في نظام العربية، أو يكون سببه مزج حرفين من جنس واحد في الخطّ من غير إشارة أو رمزٍ يدل على الزائد.
- أوضحنا أنَّ مصطلح التغاير الصرفي بعيد كل البعد عن مصطلحات التناوب والعدول والاتساع وغيرها؛ لأنَّ كل لفظ يختاره القارئ يكون مراداً بلفظه ومعناه، وإذا اختار آخر لفظاً غيره فهو لا يرى أنَّ الأول أولى منه لفظاً ومعنى، فأين التناوب والعدول؟
- فرقنا بين مصطلح التغاير الصرفي واختلاف الرسم، في أنَّ التغاير الصرفي بعيد من اختلاف الرسم؛ لأنَّ الرسم لا يتغيَّر، وإنَّما هو من قبيل اختلاف ما يحتمله الرسم تقديراً لا خطاً، فينشأ عن ذلك احتمالات متعددة بالرغم من اتحاد هيكل الكلمات.
- بيّنا أنَّ الخط إذا احتمل أكثر من صيغة فيحمل على المشهور من كلام العرب، لذا يكاد يتفق القراء على تخفيف (اللات)؛ لأنَّه لم يَرِد عن الشعراء أنَّهم استعملوه مثقَّلاً، فالأول صحيح من

حيث اللغة محتمل لها، لكن الثاني أشهر، وكذا حُمل (خاتِم) على كسر التاء؛ لوروده في الأحاديث النبوية بالكسر كثيراً.

الهوامش والمصادر:

(١) الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد عبد العزيز الزامل، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ٢٠٠٦م.
(٢) أثر التغاير الصرفي في القراءات ودلالته، دراسة في كتاب اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي(ت٨٨٠هـ) د. سعد الدين إبراهيم المصطفى، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد(٢) العدد(٣٤)، وهي دراسة قصيرة غالبها في الأفعال، ولم يقف الباحث عند حدود مصطلح التغاير الصرفي.
(٣) اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، منصور سعيد أحمد، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، ٢٠٠٦م.
(٤) التوجيهات الصرفية للقراءات العشرة وأثرها على تعدد معاني التنزيل، وليد حسين محمد، أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠١٤م.
(٥) القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤م: ٥٠٣، وقد أدخل (خُشَّعاً) من قوله (خشعاً أبصارهم) في أمثلة المبالغة، فتأمل! ينظر: ٥٠٨.
(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٦٦م: ٢٨٣.
(٧) التناوب الدلالي للصيغ الصرفية في تفسير البحر المحيط وأثره في تعدد المعنى، شاه رخ رؤوفي، بحث على الشابكة، ص١، وفيه يرى أن الصيغة المستعملة بمعنى آخر ما تزال تحتفظ بمعناها الأصلي، ولم يستطع اثبات دعواه عند التطبيق فتأمل! وفي الموضوع نفسه بحث آخر بعنوان: التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم، رفيقة بن ميسية، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد أ، العدد (٤٦)، لسنة ٢٠١٦.
(٨) البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، ٢٠٠٢م: ٧٧/٢.
(٩) العدول الصرفي في القرآن الكريم، د. ماجدة صلاح حسن، المجلة الجامعة، العدد (١١) لسنة ٢٠٠٩م.
(١٠) الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي–جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م: ١٢٨٦/٢.
(١١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣ هـ) تحقيق: د. جميل بني عطا، ط١، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ٥٠١/٤.
(١٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، دار التربية والتراث – مكة المكرمة: ٥٩٧/٦.

(١٣) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج (ت٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ٣٥/٢.

(١٤) النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى: ٢٤٩/٢.

(١٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية (ت٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ٣٥/٢.

(١٦) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، جامعة الشارقة – الإمارات، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م: ١٠٠٧/٣.

(١٧) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م: ١٤٤/٤.

(١٨) المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي، أبو الحسن الملقب بكراع النمل (ت بعد ٣٠٩هـ) تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م: ٥٦٠.

(١٩) الوجوه والنظائر في القرآن العظيم، مقاتل بن سليمان البلخي، (ت١٥٠هـ) تحقيق: د. رياض يونس خلف، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢١م: ٢٥٢، والوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م: ٤٥٠.

(٢٠) الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث–دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م: ٣٦٤/٣. ونذكر أن (مستقر) ورد في القرآن الكريم بالفتح والكسر في مواضع كثيرة، لكن القراء لم يختلفوا في موضع غير المذكور.

(٢١) المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م: ١٢٢/٦.

(٢٢) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م: ٧٠/٤.

(٢٣) معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٤/٢.

(٢٤) لا مجال لذكرها جميعها منهجياً، ينظر: زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ: ٥٩/٢.

(٢٥) تفسير القرطبي، (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م: ٤٦/٧.

(٢٦) النشر في القراءات العشر: ٢٦٠/٢.

(٢٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: ٦٦/٥، والبحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٥٩٥/٤.

(٢٨) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ: ١٤٦.

(٢٩) البحر المحيط: ٥٩٥/٤.

(٣٠) التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٥٢٤/١.

(٣١) الدر المصون: ٦٦/٥.

(٣٢) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت٤٠٣هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة: ٥٧٨، وجامع البيان في القراءات السبع: ١٤٩٦/٤.

(٣٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمر بن أحمد، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ: ٥٤٤/٣.

(٣٤) تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ: ٤٧/٢٢.

(٣٥) الحديث صحيح، وهو في صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م: ١٣٠٠/٣، بالرقم ٣٣٤٢.

(٣٦) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن بن أبي الفتح بن أبي شجاع، أبو العلاء الكرماني (ت بعد ٥٦٣هـ) دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م: ٣٣٣.

(٣٧) الحجة للقراء السبعة: ٣٨٧/٦.

(٣٨) معاني القرآن، يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١: ٢٤٨/٣.

(٣٩) معاني القراءات، محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م: ١٣١/٣.

(٤٠) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٥٨/٢.

(٤١) الدر المصون: ١٢٩/٩.

(٤٢) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٥٨/٢.

(٤٣) رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، د. غانم قدوري الحمد، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م: ٢٦١.

(٤٤) النشر في القراءات العشر: ٣٧٩/٢.

(٤٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٨٠/١.

(٤٦) لسان العرب، محمد بن مكرم، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ: ٨٣/٢.

(٤٧) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م: ٢٠٠/٥.

(٤٨) معاني القرآن: ٩٨/٣.

(٤٩) تهذيب اللغة: ٢٢٩/١٤.

(٥٠) الدر المصون: ٩٢/١٠، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥ هـ) تحقيق ودراسة: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، ١٩٩٩م: ٣٦٨.

(٥١) تفسير السمرقندي = بحر العلوم، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) دار الكتب

العلمية: ٣٦١/٣.

(٥٢) نقل الدكتور غانم قدوري قول من يرى أن سبب حذف الالف عائد إلى ضعفها أو كثرة استعمالها او للاختصار أو ليحتمل الرسم القراءتين، ورده مبيناً أن فترة نسخ المصاحف كانت مرحلة انتقالية في نظام الكتابة إلى الكتابة الجديدة، فجاءت الألف مثبتة مرة ومحذوفة مرة. ينظر كتابه: رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: ٣٠٥.

(٥٣) قرأ بها مالك بن دينار والجحدري والأعمش، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٤٨/٢.

(٥٤) قرأ بها قتادة، ينظر: المحرر الوجيز: ٢٥٩/١.

(٥٥) قرأ بها الحسن والأعرج، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٠/٤.

(٥٦) اخترنا في (ملِك وحذِر) أن يكونا صفة مشبهة؛ لأنه الراجح لدينا لأمور ليس هذا موضعها.

(٥٧) السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ: ٢٤٩.

(٥٨) معاني القراءات: ٣٤٢/١.

(٥٩) معاني القرآن للفراء: ٤/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية: ١٩٢٧/٣.

(٦٠) الحجة للقراء السبعة: ٢٧١/٣.

(٦١) الحجة للقراء السبعة: ٢٧١/٣، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت ٤٦٨هـ) تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م: ٥٨٩/٧.

(٦٢) الدر المصون: ٤٩٧/٤.

(٦٣) تفسير أبي السعود =إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي(ت ٩٨٢هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٤٤/٨.

(٦٤) جامع البيان: ١٧/١٥.

(٦٥) كقوله تعالى:﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ {الأعراف ١٠٩-١١٠}، بخلاف وصف السِّحر أو الساحر بـ(مبين) في الآيات الأربعة فإنه لا يعين على اختيار أحدهما.

(٦٦) لا مجال لعرض الآيات جميعها هنا منهجياً، ومن شاء فلينظر في سورة الانعام (٧) والاشارة فيها (للكتاب)، وفي النمل (١٣) والاشارة (للآيات)، وفي سبأ(٤٣) والاشارة (للحق)، وفي الصافات(١٥) والاشارة (للآية)، وفي الأحقاف(٧) والاشارة (للحق)

(٦٧) الحجة للقراء السبعة: ٢٧٢/٣.

(٦٨) م. ن: ٢٧٢/٣.

(٦٩) السُّور على التوالي، (سحر مفترى) القصص ٣٦، (سحر مبين) الأنعام ٧، (سحر مستمر) القمر ٢، (سحر يؤثر) المدثر ٢٤، (ساحر عليم) الأعراف ١١٢، (ساحر كذاب) سورة ص٤.

(٧٠) السبعة في القراءات: ٤٢١.

(٧١) إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم،

منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ: ٣٤/٣.

(٧٢) إبراز المعاني من حرز الأماني، عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) دار الكتب العلمية: ٥٩٤.

(٧٣) الكشاف: ٧٥/٣.

(٧٤) جامع البيان: ٣٣٧/١٨.

(٧٥) تفسير السمرقندي: ٤٠٥/٢. لم أجد قول أبي عبيد عند غيره بدءاً بكتبه، غير ان الذهبي قال: "له مصنف في القراءات لم أره". ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٩١/١٠. ولعل السمرقندي وقف عليه.

(٧٦) في سورة النساء (٧٦) (كيد الشيطان)، في الانفال (١٨) (كيد الكافرين)، كذا في غافر (٢٥)، وفي السورة نفسها (٣٧)

(كيد فرعون)، وفي يوسف (٥٢) (كيد الخائنين).

(٧٧) الكشاف: ٧٥/٣.

(٧٨) معاني القراءات: ٢٥٤/٢.

(٧٩) تفسير مقاتل بن سليمان، مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (ت١٥٠هـ) تحقيق الشيخ: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث – بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ: ٣٤٨/٣، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٥٨٨/١٩، ومعاني القرآن واعرابه: ١٤٧/٤.

(٨٠) الكشاف: ٤٢٠/٣.

(٨١) الحجة للقراء السبعة: ١٣٢/٢.

(82)https://corpuscoranicum.de/en/verse-navigator/sura/٢٦/verse/٣٧/manuscripts

(٨٣) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: ١٠٠.

(٨٤) النشر في القراءات العشر:٢٩٨/٢.

(٨٥) الحجة للقراء السبعة ٢٨/٥.

(٨٦) حجة القراءات: ٥٠٢.

(٨٧) إعراب القراءات السبع وعللها، محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه (ت٦٠٣ هـ) [كذا بالمطبوع، والصواب أنه لأبي محمد ابن خالويه النحوي (ت ٣٧٠ هـ)] تحقيق: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٢٧هـ – ٢٠٠٦م: ٣٠١.

(٨٨) حجة القراءات: ٣٧٧.

(٨٩) الحجة للقراء السبعة:٣٦١/٣.

(٩٠) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ) تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط٣، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م: ٤٣٢.

(٩١) معاني القراءات: ٤١٦/١، واعراب القرآن، للنحاس: ٦٦/٢.

(٩٢) اعراب القراءات السبع وعللها:١٩٩/١.

(٩٣) معاني القراءات: ٤١٦/١.

(٩٤) الحجة للقراء السبعة: ٦٤/٤.

(٩٥) حجة القراءات: ٢٩١.

(٩٦) الكشاف: ٣١١/٣.

(٩٧) المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ٩٧. وهذا يرد قول منصور سعيد بأن (سحار) لم ترسم بالالف أبداً، ينظر: اختلاف البنية الصرفية: ٥٣.

(٩٨) الكشاف: ٣١١/٣.

(٩٩) ينظر الرابط في الهامش رقم (٨٢).

(١٠٠) السبعة في القراءات: ٣٩٥، والقراءات وأثرها في علوم العربية: ٥١٠/١.

(١٠١) الحجة في القراءات السبع: ٢٢٧.

(١٠٢) معاني القراءات: ١١٥/٢.

(١٠٣) السبعة في القراءات:٦١٧، والحجة في القراءات السبع: ٣٣٧.

(١٠٤) معاني القرآن وإعرابه: ٨٦/٥.

(١٠٥) معاني القرآن للفراء: ١٠٥/٣، والبستان في إعراب مشكلات القرآن –من الأنبياء إلى آخره، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني (ت ٧١٧ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م: ٢٣١/٣.

(١٠٦) التيسير في التفسير، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (ت٥٣٧هـ) تحقيق: ماهر أديب حبوش، وآخرين، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول – تركيا، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م: ١٥٥/١٤.

(١٠٧) السبعة في القراءات: ٤٨٦.

(١٠٨) م.ن: ٤٨٦.

(١٠٩) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٤٩٥/١٩.

(١١٠) السبعة في القراءات: ٤٨٦.

(١١١) معاني القرآن وإعرابه: ١٢٨/٤.

(١١٢) جامع البيان في القراءات السبع: ١٤٤٢/٤، والمحرر الوجيز: ٣٤٣/٤.

(١١٣) إعراب القراءات السبع وعللها: ٣٢٨.

(١١٤) معاني القراءات: ٣١٢/٢.

(١١٥) ينظر الرابط في الهامش رقم (٨٢).

(١١٦) النشر في القراءات العشر: ٣٥٦/٢، واتحاف فضلاء البشر: ٤٧٠.

(١١٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٤٢/٢٢، وتفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت٥١٠هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ: ٢٠٦/٤،

(١١٨) تفسير البغوي: ٢٠٦/٤.

(١١٩) اعراب القرآن، للنحاس: ١١٦/٤.

(١٢٠) معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٧/٤.

(١٢١) البحر المحيط: ٤٥١/٩.

(١٢٢) النشر في القراءات العشر: ٣٥٦/٢.

(١٢٣) حَاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي= عناية القاضِي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي، أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر– بيروت: ٤٧/٨.

(١٢٤) معاني القراءات: ٣١٣/٢.

(١٢٥) مغني اللبيب: ٨٨٤.